

الإخوان المسلمون بين الفكر والسلطة

سنية الحسيني *

جاء صعود الحركات الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، إلى صدارة السلطة، كنتيجة مباشرة لحال الثورة التي شهدتها المنطقة، ليعيد تركيز الاهتمام على تلك الحركات. وتحاول هذه الورقة البحثية تتبع تجربة جماعة الإخوان المسلمين في مصر في الحكم، لفهم وتحليل هذه التجربة ومقارنتها بتجربة الجماعة قبل وصولهم إلى سدة الحكم، في إطار الثوابت الفكرية والإيديولوجية والتنظيمية التي تحكم أداءها عموماً.

مرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأحداث وتطورات مهمة قبل وصولها إلى الحكم، أوجبت قيامها بمراجعة لمفاهيمها وأفكارها وتكييفها، حتى تستطيع مواكبة هذه الأحداث والتطورات. غير أن تجربة الجماعة في الحكم لا توحى بأنها قد قامت فعلياً بمثل هذه المراجعة والتكيف. ومن هنا تبرز المشكلة التي عانت منها جماعة الإخوان وهي على سدة الحكم، وساعدت على سقوطها مبكراً. وتسعى الدراسة إلى تحديد الإشكاليات التي واجهت جماعة الإخوان في الحكم، من خلال متابعة سياسات وممارسات قيادات الجماعة، بعد وصولها إلى السلطة، ومقارنة ذلك مع بتوجهاتها في الخطاب والممارسة، وهي في صفوف المعارضة قبل وصولها إلى السلطة. كما تحاول أن تقدم تفسيرات لأداء جماعة الإخوان المسلمين ومواقفها وهي في السلطة، من خلال ربط هذا الأداء بالمنظومة الفكرية والإيديولوجية والتنظيمية للجماعة وبتجربتها التاريخية.

تذهب فرضية هذا البحث إلى أن قصر تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم نابع من عدم قدرتها، وربما عدم رغبتها، في مراعاة مقتضيات منظومة العملية الديمقراطية، القائمة على احترام مبادئ الشراكة والتعددية السياسية والديموقراطية، والاعتقاد بإمكان الالتفاف على هذه المقتضيات، والحكم طبقاً لمبادئ ومنطلقات مشروع جماعة الإخوان الإسلامي. وسيقوم البحث على دراسة هذه الفرضية في إطار تجربة جماعة الإخوان المسلمين، بعد وصولها إلى السلطة في مصر عام ٢٠١٢، وعلى أساس أن هذه الجماعة قد مارست عملها السياسي في إطار المعارضة أيضاً.

(*) استاذة العلوم
السياسية والعلاقات
الدولية.
جامعة القدس -
فلسطين.

تبحث الدراسة في عدد من القضايا أهمها، الرؤية التقليدية لجماعة الإخوان المسلمين لمفاهيم الأمة والدولة والمواطنة وموضوع الحكم والديموقراطية، ومدى اختلاف رؤية الجماعة في مصر مثل هذه القضايا أثناء وجودها في المعارضة والسلطة. وتعتبر قضية البحث عن نموذج إسلامي سياسي مرجعي للجماعة طريقاً لفهمها. وكذلك معرفة مدى انسجام تصريحات وأفعال قيادة جماعة الإخوان وهي في السلطة مع المنطلقات الفكرية التي قامت عليها الجماعة ونادت بها لسنوات طويلة.

يحمل فكر الجماعة العديد من الأبعاد التي تضع محددات عامة لهويتها. ويستمد فكر الجماعة مصادره من وثائق الجماعة وأنظمتها، وتصريحات ورسائل مرشديها وقياداتها البارزين. وتتجلى هوية الجماعة بشكل أكبر عندما يتقاطع الفكر مع الممارسة العملية لمرشديها وقياداتها، وخصوصاً تجاه قضايا جوهرية تعد ركائز أساسية تعكس رؤية الجماعة وبنيتها الفكرية، مثل الدين وأهميته والسياسة ودورها، إضافة إلى رؤية الجماعة لنظام الحكم وشكل الدولة وطبيعة المجتمع، وكذلك قياس توجه الجماعة تجاه قضايا كالشراكة السياسية والتعددية الحزبية ومفاهيم المواطنة والديموقراطية التي لا تفصل بأي حال من الأحوال عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، حتى وإن كانت الجماعة لا تفصح صراحة عن موقفها تجاهها.

الدين وأهميته في منظومة فكر الجماعة

التزمت جماعة الإخوان المسلمين بالدين كمحدد لقيم الجماعة، وسعت جاهدة لفرضه على منظومة قيم المجتمع المصري. وتقوم جماعة الإخوان على الأصول والقواعد التي جاء بها القرآن الكريم^(١)، فهي دعوة إسلامية محمدية، لها برنامج واضح الحدود، ظاهر المعالم، تعتبر الرسول زعيمها والقرآن منهجها والإسلام غايتها^(٢)، وعرفها حسن البنا، مؤسس الجماعة، بأنها دعوة سلفية، طريقتها سنية، وحقيقتها صوفية^(٣)، وتدعو الجماعة إلى صبغ الحياة المصرية بالصبغة الإسلامية، وهيمنة تعاليم القرآن على جميع مظاهر الحياة، من تشريع واجتماع وسياسة واقتصاد^(٤)، لذلك اهتمت الجماعة بتقوية معاني الإيمان في نفوس منتسبيها^(٥).

يرى البنا أن الإسلام مفهوم شامل يعني عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف لا ينفك واحد منها عن الآخر^(٦)، فالإسلام يشمل أوضاع الكون والمجتمع والفرد، سواء كان ذلك عقيدة أو شريعة أو سلوك^(٧)، وهناك ترابط وثيق بين العقيدة والشريعة والسياسة وبين الفكر والتنظيم الحركي. فمزج البنا بين فقه الأزهر ووجدانيات الصوفية ووطنية الحركة السياسية^(٨)، ويعد شمول الإسلام الأساس الفكري لدعوة جماعة الإخوان.

(١) حسن البنا، رسائل الإمام حسن البنا، الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٩٨، ص ٨٨.

(٢) حسن البنا، الدعوة والداعية، مذكرات، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤٣.

(٣) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٤) صالح عشموي،

وزارة جديدة وموقف قديم،

مجلة النذير، افتتاحية

المجلة، العدد ٢٧، عام

١٩٣٩.

(٥) عبد الله النفيسي،

وأخرون، الحركات

الإسلامية رؤية مستقبلية

أوراق في النقد الذات،

القاهرة: مكتبة مديبولي،

١٩٨٩، ص ١٨١.

(٦) البنا، الدعوة والداعية،

مرجع سابق، ص ١٤١.

(٧) النفيسي، مرجع سابق،

ص ١٦٧.

(٨) المرجع السابق، ص

١٦٨-١٧٣.

وتتفق جميع الحركات الإسلامية المعاصرة، والتي تعود أصولها الفكرية إلى فكر جماعة الإخوان، على أن الإسلام منهج حياة لكل بإعادة توجيه الأمة، وإعادة الاعتبار إليها إقليمياً ودولياً، على أساس شمولية الإسلام لجميع جوانب الحياة، والسعى إلى إعادة بناء المجتمع في إطار إسلامي شامل، رغم اختلاف تلك الحركات في الأساليب والوسائل والأولويات. فالإسلام عند تلك الحركات، ومن بينها الجماعة، يعد أيديولوجيا ومنظومة قيم، تقدم بدائل عن المنظومات الفكرية السياسية غير الإسلامية السائدة والحاكمة، وتطعن في شرعية الحضارة المهيمنة، وتعلن عن الإسلام كعلاج لمشاكل العالم^(٩).

دعا فكر البنا إلى تجديد الإسلام، فجاء استكمالاً لما بدأه رواد الحركة الإسلامية الأولى (جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا)، وقبل بمبدأ الحوار بين الفكرين الإسلامي والغربي، والاستفادة من علوم وثقافة الغرب والأنظمة الديمقراطية، على أساس القبول بكل ما فيه نفع للأمة من دون تعارض مع أصول الدين^(١٠)، وقدم فكر البنا اتجاه تجديدي في الفكر الإسلامي، وكان الأكثر مرونة وانفتاحاً لما يمكن أن يأتي به الفكر السلفي^(١١)، وعرفت الجماعة فكرها تحت إطار الإسلام العصري وحركة النهضة التي دشنها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، الإصلاحيان اللذان شكلا فكر البنا^(١٢).

كانت رسالة الجماعة بحسب البنا في البداية دعوية ولم تكن لتنفصل عن الواقع الذي نشأت فيه، من حركات تغريب وتنصير جاءت عقب حالة الانهيار التي لحقت بالدولة العثمانية والتصدع الذي تلاها. فاعاد البنا صياغة التصور الإسلامي حول قضايا الواقع الذي عاصره^(١٣)، مركزاً على قضية النهضة على أساس المزج بين الفكر السلفي والإصلاحي. وتحولت جماعة الإخوان من مجرد جماعة دعوية إلى حركة منظمة تطالب بالإصلاح^(١٤)، فدعا البنا إلى إصلاح القانون بما يتفق مع التشريع الإسلامي في كل فروعه، وتقوية الجيش على أساس الجهاد وبث روح الإسلام في الدواوين الحكومية وإعمالها بين موظفيها، ومراعاة تعاليم الدين واستخدام الأزهريين في الوظائف العسكرية والإدارية^(١٥). وسعت جماعة الإخوان إلى نشر دعوتها في باقي الأقطار، وإلى تحرير كل شبر من الأرض فيه مسلم واحد، ونشر الإسلام ورفع راية القرآن في كل مكان^(١٦)، بهدف الوصول إلى إسلامية العالم. وتريد جماعة الإخوان من الشعب المصري أن يكون أمة نموذجية، تسير على خطاها الأمم الشرقية جميعاً، وتريد من هذه الأمم وحدة إسلامية تأخذ بيد الإنسانية جميعاً إلى تعاليم الإسلام^(١٧)، كما تدعو الجماعة إلى تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية، والتفكير الجدي في الخلافة الضائعة^(١٨)، ولم يتغير شعار الجماعة، الإسلام هو الحل منذ نشأتها عام ١٩٢٨، وبقي رمزاً ثابتاً لها ترفعه خلال مراحل تطورها المختلفة، واستخدمته لأول مرة عام ١٩٨٧ كشعار انتخابي لها، وبقي كذلك قبل وبعد ثورة عام ٢٠١١.

(٩) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١.

(١٠) النفيسي، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(١١) مرفيت دياب، جمال البنا وفكر الإخوان، مجلة الديمقراطية، الصادرة عن مركز الأهرام، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.e>

[g/articles.aspx?Serial=701451&eid=33](http://digital.ahram.org.e/g/articles.aspx?Serial=701451&eid=33)
15

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) همام السيد عبد المعبود، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، مجلة السياسة الدولية، أبريل ١٩٩١، على الموقع الإلكتروني:

<http://digital.ahram.org.e/g/articles.aspx?Serial=217034&eid=43>
51

(١٤) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(١٥) نفس المرجع السابق، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(١٦) صالح عشماوي، مرجع سابق.

(١٧) البنا، الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(١٨) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩١.

في عام ١٩٤٩ دعا البنا الملك فاروق والحكام إلى العودة لتحكيم كتاب الله وسنة رسوله (١٩)، وكان أحد الأسباب الرئيسية في تأزم علاقة الجماعة مع الرئيس جمال عبد الناصر، تراجع عن وعده للجماعة بأسلمه الدستور، رغم مساندة الجماعة لحركة الضباط الأحرار قبل الثورة، وإيجابية العلاقة بين النظام والجماعة بعد الثورة، حيث استثنيت الجماعة من قرار الرئيس عبد الناصر بحل الأحزاب في بداية عهد الثورة. والتزم الرئيس أنور السادات بجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في الدستور، في ظل علاقة مهادنة بين الجماعة والنظام في بداية عهد السادات. إلا أن عمر التلمساني، مرشد الجماعة في نهاية عهد السادات، انتقده واتهمه بأنه لا يحكم بالشريعة الإسلامية، معتبراً حكمه بأنه امتداد للحكم العسكري الشمولي (٢٠). وخلال حقبة الرئيس محمد حسني مبارك ورغم تأرجح أجندة الجماعة طوال ثلاثة عقود ما بين دعوات تطبيق الشريعة الإسلامية، وجعل عملية الفتوى جزءاً من العملية التشريعية، وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وما بين التركيز على قضايا الإصلاح السياسي والقانوني، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان، واستخدام أدوات الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة خلال العقد الأخير، بقي شعار الجماعة "الإسلام هو الحل" حاضراً. وبالرغم من اتهام جماعة الإخوان بتراجع برنامجها الديني والأخلاقي خلال الدورات البرلمانية الثلاث (٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠)، قدم أعضاؤها في البرلمان عام ٢٠٠٢ تشريعاً لتعديل القوانين في إطار الشريعة الإسلامية، واقترحوا تعديلات للحفاظ على استقلالية مؤسسة الأزهر، وإصلاح إطارها المؤسسي، ونادوا بضرورة انتخاب شيخ الأزهر ومجلس علماء الدين بدل تعيينهم من قبل الحكومة في حين واصل أعضاء الجماعة في البرلمان السعي لتحقيق برنامج الجماعة الديني بطريقة غير مباشرة، وأعطت قيادات مكتب الإرشاد الاهتمام للقضايا الدينية والأخلاقية. بعد وصول الجماعة إلى الحكم، سعت إلى تعديل دستور عام ٢٠١٢ وفق رؤيتها الدينية. فانتقدت القوى السياسية المصرية اللجنة التأسيسية التي وضعت الدستور، ووصف الدستور الجديد بأنه الأكثر إسلامية في تاريخ مصر. فنجحت الجماعة في الاحتفاظ في الدستور الجديد بنود عديدة سابقة وردت في الدستور السابق، على رأسها المادة الثانية التي تنص على أن الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع، إلا أن سعي الجماعة إلى إضافة مواد جديدة تفسرها وتدعمها، شكك في نياتها. فجاءت المادة مائتين وتسعة عشر لتفسير المادة الثانية بتحديد مبادئ التشريع ضمن حدود الشرائع الدينية لأهل السنة فقط، ما أفقد النص الدستوري المرونة اللازمة التي تعمل في إطاره التشريعات المصرية، التي تستعين بتشريعات غريبة أخرى إضافة إلى الشريعة الإسلامية، وميزت المادة المستحدثة بين مواطني الدولة المصرية، لصالح أهل السنة.

(١٩) نفس المصدر

السابق، ص ٥٧.

(٢٠) عمر التلمساني،

الإخوان المسلمون والعهد

السابق والعهد اللاحق،

مجلة الدعوة، العدد ١٧،

١٩٧٧.

وجاءت المادة الرابعة من دستور عام ٢٠١٢ لتنظم دور مؤسسة الأزهر وتمنحها استقلالاً كبيراً، على الرغم من أن مؤسسة الأزهر لم يذكرها أصلاً دستور عام ١٩٧١، وجاء ذلك في ظل عدم وضوح الآليات التي سيتم التشاور من خلالها مع مؤسسة الأزهر فيما يتعلق بالشرعية، مما زاد القلق من سيطرة مؤسسة الأزهر على مؤسسات الدولة. وجاءت المادتان العاشرة والحادية عشر لتمنح الدولة صلاحيات واسعة في تحديد شكل الأسرة المصرية وحماية الاخلاق العامة، بما يزيد من سلطات الدولة في كبح الحريات الشخصية. ويبقى فكر البنا المبني على المحدد الديني، كأساس لفكر الجماعة قائماً حتى اليوم، ففي تصريح للجماعة عام ٢٠٠٦، دعت فيه الأنظمة العربية إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية^(٢١)، ليذكر بدعوة البنا عام ١٩٤٩ إلى الملك فاروق. وبقيت دعوة الجماعة إلى تطبيق الشريعة والتركيز على دور الدين في الحياة العامة، أحد المكونات الجوهرية لخطاب الجماعة.

السياسة ودورها في فكر الجماعة

منذ نشأتها، ربطت الجماعة بين الإيديولوجيا الدينية والنشاط السياسي، معتبره نفسها حركة سياسية^(٢٢)، هدفها الوصول إلى الحكم، على أساس أن الحكومة ركناً من أركان الإيمان الذي تؤمن به الجماعة^(٢٣)، فدعوة الجماعة مبنية أساساً على السياسة على اعتبار أنها جزء من الدين^(٢٤).

وتهدف الجماعة إلى الوصول للحكم، وإن كانت لا تعبر عن ذلك صراحة مدعية أن هدفها إقامة النظام الإسلامي وتطبيق الشريعة، فاندمجت منذ عهد البنا ضمن آليات الوصول إلى الحكم في الدولة، وعملت على أن تكون جزء من الكيان السياسي المصري. فجاء البنا لفرض زعامته على مصر، وتصدت الجماعة لحزب الوفد وحاولت الحلول مكانه^(٢٥)، ودعا البنا القيادات المصرية إلى أن تتخذ من تعاليم الإسلام منهجاً^(٢٦)، معلناً الحرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصرته الإسلام، ولا تسير في الطريق لاستعادة حكمه^(٢٧).

وتعتمد الجماعة الوسائل السلمية في نشر دعوتها وتحقيق أهدافها، ولا تفكر في الثورة ولا تعتمد عليها ولا تؤمن بنفع نتائجها. إلا أن غاية الجماعة يصعب تحقيقها في دول غير إسلامية ذات أطر تشريعية علمانية، إلا عبر الوصول إلى السلطة وتغيير النظم القائمة والأطر التنظيمية الحاكمة فيها.

حرصت الجماعة في مصر على التعايش مع النظم السياسية والمدنية القائمة، والتزمت بالعمل ضمن إطارها وحدودها وشرعيتها، بهدف الوصول إلى الحكم، وعلى الرغم من تأكيد الجماعة أنها لا تسعى إلى الحكم، إلا إن جاء من طريق صناديق الاقتراع^(٢٨)، إلا

(٢١) تصريح لجماعة الإخوان المصرية نشر على الج—زيرة نت، ٢٧/٦/٢٠٠٦.
(٢٢) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٢٣) المرجع السابق، ص ١٧٠.
٢٤ البنا، الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ١٤٣.
(٢٥) عفاف السيد، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٢٦، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠، ص ٣٤٨.
(٢٦) البنا، الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ١٤٣.
(٢٧) المرجع السابق، ص ١٤٢.
(٢٨) حسن البنا، مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ٣١٧.

أن الاتجاه السائد في أوساط الجماعة يتبنى المشاركة السياسية، التي أوصى بها مؤتمرها السادس عام ١٩٤١، وتبقى أهمية ومكانة أفكار سيد قطب والتي تقف موقف النقيض من المشاركة السياسية رائجة في أوساط الجماعات الإسلامية المتشددة. ولا تعتبر جماعة الإخوان النظم السياسية القائمة كافرة يجب مقاطعتها أو قلبها بالقوة، على الرغم من أنها نظم لا تعمل بالشريعة الإسلامية، بينما ترفض أفكار سيد قطب المشاركة السياسية في ظل أنظمة حكم لا تحكم بالشريعة الإسلامية. فإقامة نظام إسلامي عند قطب يقتضي إزالة النظام غير الإسلامي القائم (٢٩).

شارك البنا في الانتخابات النيابية المصرية عام ١٩٤٢، في ظل الحكم الملكي القائم على التعددية الحزبية، كما شاركت الجماعة في الانتخابات التي تلتها من دون نجاح أي من مرشحيها، وكان من المقرر مشاركة الجماعة في انتخابات عام ١٩٥٠، إلا أن اغتيال البنا عام ١٩٤٩ حال دون ذلك (٣٠)، ووافقت الجماعة على المشاركة في الوزارة بعد الثورة عام ١٩٥٢، إلا أن نظام عبد الناصر لم يقبل بالمرشحين الذين عرضهم مكتب إرشاد الجماعة، فعرض النظام على الشيخ أحمد حسن الباقوري عضو مكتب الإرشاد، ووزارة الأوقاف، فاشترطت الجماعة استقالته منها بعد قبوله المنصب.

ورغم اختيار جماعة الإخوان لحسن الهضيبي، ذي التوجه المعتدل ومن خارج الجماعة، خلفاً للبنا بعد اغتياله، ورفضها أفكار قطب صراحة، التي انتقدها الهضيبي في كتابه "دعاة لا قضاة"، إلا أن موقف الجماعة المعارض لسياسات عبد الناصر، والاتهامات الموجهة لجهازها الخاص بالعنف، وخوف نظام عبد الناصر من تزايد شعبيتها ومكانتها، فقدرت أعداد منتسبيها بنصف مليون قبل اغتيال البنا (٣١)، دفع النظام لتحجيم نفوذها بطلها والضغط العنيف عليها، فتحولت الجماعة إلى العمل السري. جاءت عودة الجماعة إلى المشاركة في الحياة السياسية المصرية في عهد الرئيس السادات، بعد أن أفسح في المجال أمام التعددية الحزبية المقيدة والحياة الديمقراطية الشكلية عام ١٩٧٦، من دون إعطاء وضع قانوني محدد للجماعة (٣٢)، فدشنت هذه الحقبة مشاركة الجماعة الفعلية في البرلمان عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩، وساهمت الجماعة في انجاز تعديل دستوري يجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في مصر عام ١٩٧٩، بعد أن كانت مصدر رئيسي للتشريع، وتشكيل لجان لتقنين ومراجعة القوانين على حسب مقتضيات الشريعة. إلا أن تلك التعديلات لم يكن بمعزل عن تأييد الرئيس السادات، الذي كان يريد أن يظهر بمظهر "الرئيس المؤمن".

شهدت حقبة الرئيس السادات بروز الجيل الثاني من قيادات الجماعة، الذي شكل انعطافة فكرية وسلوكية في حياتها، وبداية عمل الجماعة داخل المؤسسات المجتمعية وخصوصاً الجامعات، وإصدار مجلة الدعوة (٣٣)، وعارضت الجماعة ممارسات النظام، من دون عنف

(٢٩) سيد قطب، معالم في الطريق، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٠، ص ٢١.
(٣٠) Richard Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, New York: Oxford University press, 1993, P33.

(٣١) مرفيت دياب، مصدر سابق.

(٣٢) محمد فايز فرحات، فهم الإخوان، مجلة السياسة الدولية، أب/أغسطس ٢٠٠٨، على الموقع الإلكتروني:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=707660&eid=719>

(٣٣) عبد المعطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر، مستقبل التحول الديمقراطي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص ٩٥.

(٣٤) هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، القاهرة: المحرسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٨٦، ص ٢٠٣.

(٣٥) النفيسي، مرجع سابق، ص ٢٢٢-٢٢١.

(٣٦) صالح عشماوي، مصدر سابق.

(٣٧) عاطف عدوان، التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٦ (١) ٢٠٠٢، ص ٩٣.

(٣٨) عمر التلمساني، ذكريات لا مذكرات، القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٨٥، ص ٢٠٩.

(٣٩) تصريح ل محمد حامد أبو النصر، جريدة الأحرار، ١٩٨٨/٨/٨.

(٤٠) تصريح - محمد حامد أبو النصر، مجلة اللواء الإسلامي، ١٩٨٨/٧/١٥.

(٤١) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الإسلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص ١٢٣.

أو تحدٍ سافر^(٣٤)، إلا أن التصادم بين السلطة والجماعة جاء إثر معارضة الجماعة لقانون الأحوال الشخصية والإجراءات الاقتصادية برفع الدعم عن السلع الغذائية، التي أنتجت أزمة عام ١٩٧٧، فأغلقت مجلة الدعوة عام ١٩٨١، واعتبرت الجماعة غير شرعية وغير موجودة رسمياً، بالعودة إلى قرار مجلس الثورة بحل الأحزاب.

وفي عهد الرئيس مبارك، وفي أعقاب نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، تطورت مجالات المشاركة السياسية لدى الجماعة، وقرر أعضاؤها خوض الانتخابات البرلمانية رغم إصرار النظام على منعها من تأسيس حزبها السياسي. فانخرطت في العمل من داخل الاتحادات العمالية والمنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية، مستكملة ما بدأته في عهد السادات، فسيطرت على نقابة المحامين عام ١٩٩٢، وأوحت انجازاتها الاجتماعية بأنها استطاعت أن تبني دولة داخل الدولة المصرية، وبرز ذلك جلياً في أدائها في خلال أحداث الزلزال الذي ضرب مصر عام ١٩٩٢، حيث تفوق أداء الجماعة على أداء الدولة نفسها في تجاوز الأزمة. واستطاعت أن تصبح الجماعة القوة المعارضة الأولى في مصر، فصعود إسلاميين إلى سدة الحكم في إيران، جعل إمكان قيام حكم إسلامي حقيقة ممكنة.

اهتمت الجماعة بتأسيس حزبها السياسي منذ عودتها إلى الحياة السياسية في عهد الرئيس السادات، ولم تدخر الجماعة جهداً إلا بذلته في سبيل تأسيسه^(٣٥)، على الرغم من عدم قبول الجماعة فكرة إنشاء حزب سياسي في خلال السنوات الأولى من تأسيسها. رأت الجماعة آنذاك أن الأحزاب أدوات يستخدمها الغرب لتقسيم الأمة الإسلامية، وأنها ليست حزب، تؤيد أو تعارض تبعاً لمصلحة حزبية أو سعياً وراء مصلحة شخصية^(٣٦)، ولم يبن البناء موقفه من الأحزاب على أساس شرعي^(٣٧)، بل رفضها استناداً إلى التجربة السياسية المصرية، وفي إطار سماح الدولة المصرية للجماعة بالمشاركة السياسية، من دون حاجتها إلى تشكيل حزب.

شكل توجه الجماعة نحو تشكيل حزب سياسي خياراً استراتيجياً، فدعا عمر التلمساني المرشد الثالث للجماعة إلى ضرورة تفكير الجماعة في قناة شرعية تستطيع من طريقها الوصول إلى البرلمان لنشر دعوتها^(٣٨)، وصرح محمد حامد أبو النصر، مرشد الجماعة الرابع، بأن الجماعة قررت تكوين حزب سياسي للعمل في الميدان السياسي من خلال قوانين الدولة^(٣٩)، لإعادة إحيائها بعد التوصية بطلها عام ١٩٥٤^(٤٠)، كما أيد مصطفى مشهور، مرشد الجماعة الخامس، في التسعينات من القرن الماضي التعددية الحزبية مؤكداً أن الإسلام معها^(٤١).

وفي إطار سعي الجماعة الفعلي إلى تكوين حزب سياسي، أعدت الجماعة مسودتين لبرنامجين حزبيين، بتكليف من التلمساني عام ١٩٨٤، إلا أن عدم ملائمة الأوضاع

السياسية في ذلك الوقت، لم تسمح للجماعة بعرضها على لجنة الاحزاب(٤٢)، ودفعت الجماعة بدعوة قضائية لالغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الجماعة، واعلنت عام ١٩٨٦ عن تأسيس حزب الشورى، كأول محاولة معلنة عن حزبها من دون أن تنجح. وبعد فشل محاولات الجماعة كذلك في طرح حزبها عام ١٩٩٠، طرحت فكرة إنشاء حزب الوسط عام ١٩٩٥، في إطار سياسي مدني ذي مرجعية دينية، ثم طرحته بإسم حزب الوسط المصري عام ١٩٩٨، وحزب الوسط الجديد عام ٢٠٠٤، الا ان كل محاولات الجماعة لم تنجح في ترخيص حزبها. ومنذ اعلان الجماعة عن حزب الوسط عام ١٩٩٥، تقدم الجماعة أحزابها في اطار سياسي مدني ذي مرجعية إسلامية، كما جاء خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

بعد الثورة، نجحت الجماعة في إنشاء حزب الحرية والعدالة حاسمة حال من الجدل سادت بين محافظي واصلاحي الجماعة حول الشكل النهائي الذي ينبغي أن تكون عليه الجماعة في حال حصولها على ترخيص بتأسيس حزب سياسي. ونزع المحافظون نحو بقاء الحزب جزءاً من الجماعة، رافضين أن يكون ذلك بشكل مؤقت إلى حين إصلاح الحياة الديموقراطية في مصر، بينما مال الاصلاحيون نحو تحول الجماعة كلياً إلى حزب سياسي، مع وجود جمعية أهلية تمارس دوراً إجتماعياً وإقتصادياً، لا علاقة لها بالحزب(٤٣)، وبقيت مشكلة الجماعة قائمة لأن الحزب بقي أسيراً للطابع الديني الدعوي، الأمر الذي كبل خطابه وأدائه السياسي والفكري في منافسة الاحزاب الأخرى.

إن قبول الجماعة مبدأ المشاركة السياسية في إطار نظم غير إسلامية، وفي ظل هدفها المتمثل في الوصول إلى السلطة، وتصريحاتها باستبعاد استخدام القوة لتحقيق أهدافها، يفسر سلوكها البراغماتي وخطابها المرن، والذي يتصف بالقدرة على استيعاب مفاهيم النظم غير الإسلامية، ومحاولة حصر خلافاتها مع تلك النظم في أضيق الحدود، وذلك منذ عهد البنا.

مارس البنا السياسة بتوجه براغماتي، فتنقل في تحالفاته السياسية ما بين البريطانيين والملك وحزب الوفد، وقبل بالمساومات والتمن السياسي عندما تراجع عن تقدمه لمنصب نائب رئيس الوزراء في بداية حقبة الأربعينات من القرن الفائت، بإيعاز من النحاس باشا، رئيس الوزراء المصري، في مقابل مساحة أوسع من الحرية للجماعة تمنحها لها الحكومة المصرية(٤٤)، وغلبت الاعتبارات السياسية في علاقة الجماعة بالرئيس السادات، فتحالفت معه، رغم علمها بتقربه منها لمواجهة التيارين الناصري واليساري المعارضين لحكمه، ووقفت موقفاً سلبياً من جماعة شكري مصطفى التي كفرت المجتمع والنظام، ودعت إلى إسقاطه بالقوة.

وفي عهد نظام مبارك، لم تنخرط الجماعة ضمن أجندة ثقافية ودينية مثيرة للخلاف، وانتقدت أداء الحكومة في شكل معتدل، وركزت على الإصلاح واستقلال القضاء. وفي

(٤٢) هشام العوضي، صراع على الشرعية، الاخوان المسلمين ومبارك ١٩٨٢-٢٠٠٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص ١٣٢.
(٤٣) ضياء رشوان، الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٢٩-١٣١.
(٤٤) مرفت دياب، مصدر سابق.

معظم الانتخابات البرلمانية شاركت بطريقة لا تثير الشكوك بتهديد للسلطة، من خلال المنافسة على عدد محدود من المقاعد، فمثل جميع مرشحي الجماعة، في انتخابات عام ٢٠٠٥، ما يعادل ثلث مقاعد المجلس فقط. وعلى الرغم من القيود الصارمة التي وضعها نظام مبارك لمكافحة النفوذ المتنامي للجماعة، بعد فوزها بثمانية وثمانين مقعداً في خلال الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥، بقي رد فعلها في حدود ضبط النفس.

اجرى نظام الرئيس مبارك تعديلات دستورية تمحورت حول تعليق النشاط السياسي للجماعة، سواء عبر حظر المرجعية الدينية للأحزاب، أو عبر ترجيح نظام القوائم الحزبية على النظام الفردي في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٧، ووقف النظام حائلاً أمام فوز أي من مرشحي الجماعة في انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٧، كما رفض تسجيل أي من مرشحيها في انتخابات البلدية عام ٢٠٠٨، فشكلت تجربة الجماعة القاسية مع النظام وخصوصاً في عهد الرئيس عبد الناصر، حاجزاً يقوض حدود مشاركة الجماعة السياسية، ويقيت خشيتها من بطش النظام عاملاً حاضراً في حسابات قيادات الجماعة إلى ما قبل ثورة يناير.

قامت الجماعة بتحويلات تكتيكية عديدة، استجابة للتغيرات في قواعد اللعبة السياسية، فتحالفت مع أحزاب سياسية علمانية وليبرالية، لخوض غمار الانتخابات البرلمانية ضمن أطرها^(٤٥)، وقاطعت الانتخابات بالتحالف مع القوى السياسية الأخرى عام ١٩٩٠، وخاضت الانتخابات منفردة عندما نافس مرشحوها في انتخابات عام ١٩٩٥ كمستقلين، وطرحت قوائم طموحة لمرشحيها عندما تقدمت بمائة وواحد وستين مرشحاً في انتخابات عام ٢٠٠٥، وتبنت الجماعة مفردات سياسية جديدة نسبياً، كالديموقراطية والمجتمع المدني والمواطنة، وطورت أجندتها السياسية مطالبة بالإصلاح السياسي ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، أسوة بالقوى السياسية الأخرى. وجاء ذلك في إطار الحنكة السياسية التي اكتسبتها الجماعة عبر تجربتها السياسية الطويلة، وشكل نوعاً من التكيف الإسلامي، مع مقتضيات العصر، حيث لا يرغب الإسلاميون في وضع أنفسهم في اتجاه مخالف لمفاهيم باتت تشكل أسس أنظمة الحكم في العالم.

تقر الجماعة بأنها ستستخدم القوة العملية، عندما لا تجد غيرها، وحيث تثق بأنها قد استكملت عدة الإيمان والوحدة^(٤٦)، وتعتبر الجماعة أن القوة ضرورة ويحق لها أن تكون قوية، فالقوة تعكس شعار الإسلام في كل نظمه وتشريعاته، وترى أن من حقها اللجوء إلى القوة في حال منعت من نشر دعوتها بالطرق السلمية^(٤٧)، فعلى الرغم من اعتماد الجماعة على اتجاهين لأحداث التغيير وتحقيق أهدافها، يأتي الأول منها استخدام القوة ضد المحتل لتحقيق التحرر، بينما يقر الثاني باستخدام الوسائل السلمية، واعتماد خطة طويلة الأجل لإعادة التربية والتنشئة السياسية في المجتمع المصري وفق المبادئ الإسلامية^(٤٨)،

(٤٥) علي الدين هلال، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤: دراسة وتحليل، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٦، ص ٣٥-٣٧.
(٤٦) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٠.
(٤٧) نفس المرجع السابق، ص ١٦٩-١٦٨.
(٤٨) همام السيد عبد المعبود، مرجع سابق.

إلا أن الجماعة لم تنبذ أو تستبعد استخدام القوة بالمطلق في تحقيق الاتجاه الثاني. وقد أنشأت الجماعة جهازها السري منذ عهد البنا الذي اتهم بارتكاب العديد من جرائم الاغتيال، واستخدام العنف داخل المجتمع المصري، رغم تبرؤ الجماعة رسمياً من ممارساته، واعتقاد البعض بأنه قد خرج عن سيطرة الجماعة.

ويبقى رفض الجماعة لأفكار قطب من دون أن تتبرأ منه كقائد ومنظر للجماعة، بمثابة مؤشر إضافي على عدم استبعاد لجوء جماعة الإخوان للقوة لتحقيق أهدافها السياسية، ويفسر ذلك قلق البعض من إمكان لجوء الجماعة للقوة، إن توافرت لها الظروف والإمكانات. وتفيد الشواهد الأولية وتصريحات قيادات الجماعة بعد عزل الجيش للرئيس محمد مرسي، وما تبعها من ممارسات عنيفة ضد معتممي الجماعة وقياداتها، بأن العنف واستخدام القوة أحد أدوات الجماعة لتحقيق أهدافها السياسية في المجتمع.

المجتمع والدولة والنظام السياسي في فكر الجماعة

رغم أن جماعة الإخوان المسلمين لم تشترط الوصول إلى الحكم لتحقيق الإصلاح السياسي بنفسها وفق رؤيتها الدينية، إلا أنها سعت نحو تغيير الإطار الدستوري بما يتوافق مع رؤيتها، وشاركت في العملية السياسية التي تسمح بوصولها إلى الحكم قبل تحقيقها للأسلمة التدريجية للمجتمع، واللازمة لإصلاح النظام السياسي، حسب رؤية الجماعة. كما قدمت جماعة الإخوان تصوراً عاماً للمجتمع الذي تسعى إلى إرسائه، وحددت اطاراً عاماً يحكم الدولة التي تتطلع إلى إقامتها، ووضعت محددات للنظام السياسي الذي يمكن أن تعمل في ظله، الأمر الذي أنتج حالياً من القلق من إمكان فرض الجماعة لرؤيتها الفكرية على المجتمع المصري برمته، في حال وصولها إلى الحكم.

منذ قيامها رفضت الجماعة المرجعية السياسية القائمة على أساس الدولة القومية الوطنية، المستندة إلى النموذج الغربي، مدعية أن تلك المرجعية قد تجاهلت الحضارة الإسلامية والتاريخ والالتزامات الدينية والهوية الثقافية والوطنية، بما يعرقل النهضة والاستقلال^(٤٩)، وتسعى الجماعة إلى إقامة الدين وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام، وما يتصل بها من أسلمة للمجتمع^(٥٠)، وقيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عملياً، وتحرسها من الداخل، وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج^(٥١).

اعتمدت الجماعة المنهج القائم على إصلاح المجتمع أولاً، لإصلاح النظام السياسي بعد ذلك بقوة المجتمع^(٥٢)، فدعوة جماعة الإخوان في مصر تقوم على تبني نظرية التربية الشاملة للفرد^(٥٣)، سعياً إلى تغيير المجتمع، باستخدام كل الوسائل بالدعوة والنشر والاداعة والتربية والتوجيه^(٥٤)، تلحقها مرحلة النضال الدستوري، بما يضمن مناصرة وانحياز القوة التنفيذية^(٥٥)، يأتي ذلك عبر إستراتيجية تمر بثلاث مراحل، تمهد مرحلتي

- (٤٩) رفيع حبيب، الدولتان: الإسلاميون والدولة القومية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢، ص ٢٠٥.
- (٥٠) النفيسي، مرجع سابق، ص ١٧٧-١٧٨.
- (٥١) المادة الثانية، النظام العام للجماعة.
- (٥٢) رفيع حبيب، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
- (٥٣) النفيسي، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
- (٥٤) المادة الثالثة، النظام العام للجماعة.
- (٥٥) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩٤.

نشر وتعميم الفكر للناس، والتركز على انتقاء واعداد الأنصار، إلى مرحلة التنفيذ^(٥٦)، إن ذلك يفسر اهتمام الجماعة بالانتاج الثقافي، وتأييدها لسيطرة الدولة على وسائل الاعلام القومية^(٥٧)، واهتمامها بانشاء محطات إذاعية وتلفزيونية^(٥٨)، تتوافق رسائلها مع قيم الجماعة ومبادئها. وتعتقد الجماعة أن ذلك سيضمن في النهاية خضوع المجتمع لنوع من أنواع الضبط الذاتي، وأن المجتمع المسلم سوف يرغب تلقائياً في انتخاب قادة إسلاميين. إلا أن الغت مشاركة الجماعة في الانتخابات البرلمانية، والتي بدأت كسياسة منذ عهد البنا، المراحل التدريجية التي وضعتها كطريق لأسلمه المجتمع أولاً، بهدف الوصول إلى السلطة بعد ذلك. فالانتخابات قد تأتي بالجماعة إلى السلطة قبل اكتمال أسلمة المجتمع، وهو ما حدث بالفعل خلال الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١ والرئاسية خلال عام ٢٠١٢، ووضع الجماعة أمام مفترق خطير.

فجماعة الاخوان انتخب ديموقراطياً بناء على برنامجها الاصلاحى، وفي ظل مجتمع لا يؤمن غالبية بالمبادئ الدينية للجماعة، وفي ظل سيادة حال من الشك في امكان فرضها لرؤيتها الدينية على المجتمع والدولة المصرية. ساهم أداء الجماعة في الحكم، في خلال تجربتها القصيرة، في عدم نجاحها، فجاء سعيها لفرض واقع دستوري ينسجم مع فكرها، ومحاولاتها تحييد دور القضاء والجيش لترسيخ حكمها، وفشلها في اختبار الشراكة مع القوى السياسية الاخرى، بما فيها حزب النور السلفي، ليعكس عدم نضج الجماعة السياسي وهي في سدة الحكم، مقارنة بإدائها كمعارضة، وعدم انسجام لغة خطابها المرن والاصلاحي مع ممارساتها التي انسجمت بوضوح مع فكرها. إن تجربة جماعة الاخوان في الحكم، سمحت بالحكم سلبياً على مستقبل الاسلام السياسي في الحكم بعاماً.

بقي مفهوم الدولة الإسلامية التي تسعى الجماعة الى تحقيقها ثابتاً، رغم تطور لغة خطابها تناسباً مع تطور الواقع السياسي، ليظل تطوراً شكلياً وليس تغييراً في العمق أو المضمون. وبالرغم من دعوة الجماعة إلى دولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية، تبتعد من مفهوم السلطة الدينية الثيوقراطية، إلا أنها سعت بالفعل إلى تكريس الدولة الدينية، طوال مراحل تطورها، من خلال الأوضاع القائمة. فبحثت في إطار النظام السياسي والدستوري عن نقاط الالتقاء مع مشروعها الإسلامي، مستغلة الثغر البنوية والمساحات الموجودة فيه، التي تسمح بتعديل توجهات الحكم^(٥٩).

رأى البنا أن الحكم وبناء الدولة هو من الأصول والعقائد، وليس من الفروع، والخلافة هي أصل الدين، ورمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين الأمم الإسلامية^(٦٠)، وتعتقد الجماعة أن الدولة الإسلامية يمكن أن تقوم بشكل تدريجي، وتبدأ بجزء من الوطن الإسلامي، ثم تمتد بعد ذلك إلى كافة الأجزاء، دون حدود، فتحدث البنا عن مصر وسوريا

(٥٦) المرجع السابق، ص

٢٥٤.

(٥٧) النفيسي، مصدر

سابق، ص ٢٢٢.

(٥٨) مسودة برنامج حزب

جماعة الاخوان الصادر

عام ٢٠٠٧.

(٥٩) رفيق حبيب، مرجع

سابق، ص ٢٠٥.

(٦٠) البنا، رسائل الإمام

حسن البنا، مرجع السابق،

ص ١٢١-١٣١.

والعراق والحجاز واليمن وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وكل شبر من أرض فيها مسلم يقول لا إله إلا الله (٦١).

ودعا البنا إلى دولة إسلامية (٦٢)، تقوم على أساس الدعوة، منفصلة عن نظام الحكم، فلا تشكل إدارة أو حكومة (٦٣)، تستند إلى التجربة التاريخية الممتدة في حكم الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من حكام المسلمين (٦٤)، واعتبرت الجماعة أن الدولة يمكن إصلاحها وتعديل مسارها بإصلاح النظام السياسي الحاكم وتغيير التوجهات السياسية فيه (٦٥)، وانتقد البنا سياسة تركيا بعد ارساء أتاتورك اطاراً علمانياً للدولة، وحكومة لا دينية (٦٦).

وترفض جماعة الاخوان حكم رجال الدين في الإسلام، أو تمتعهم بوضع أو سلطة رسمية، على أساس عدم وجود وسيط بين الإنسان والله (٦٧)، وتؤكد ضرورة تولي المواطنين المنتخبون الأدوار السياسية (٦٨)، وتولي الوظائف العامة على أساس الكفاءة والخبرة الفنية المتخصصة (٦٩)، وذهب بعض من قادتها إلى ما هو أبعد من ذلك، فقال بإمكانية تولي غير مسلم للرئاسة إن قضت بذلك صناديق الاقتراع (٧٠)، وفي الوقت نفسه، تؤكد الجماعة إلى أن الشريعة وليس الدستور، هي أساس التشريع (٧١)، وأنها ملزمة للنواب المنتخبين، مستندة في ذلك إلى نص المادة الثانية من الدستور، كما تدعو إلى ضرورة التمسك بالمرجعية الإسلامية، وتطبيق شرع الله (٧٢)، وتتمسك بشعارها الإسلام هو الحل الذي يلغي عمليات المساومة السياسية والاجتماعية، التي تعد أحد ملامح الديمقراطية.

فدعا البنا إلى إصلاح القانون حتى يتوافق مع التشريع الإسلامي، قاصداً في الجنايات والحدود (٧٣)، وتميل الجماعة إلى جعل الفتوى جزءاً من العملية التشريعية، وفي حال استندت العملية التشريعية إلى الفتوى، فإن السياسات العامة تصبح مجالاً إسلامياً خالصاً، ومقيدة للحريات عموماً (٧٤). كما تدعو الجماعة إلى ضرورة عودة السلطة التشريعية إلى رأي هيئة منتخبة من كبار علماء الدين، مستقلة عن السلطة التنفيذية، يكون لها الكلمة الفصل في كل القضايا التي تقدم الشريعة الإسلامية أدلة عليها (٧٥)، ولا تقوم تلك الهيئة على أساس مبدأ المساواة والمواطنة، في ضوء غياب تمثيل المرأة وغير المسلمين فيها، بما يقدم دليلاً على التناقض في بيانات الجماعة ومواقفها حول غير المسلمين: "لنا مالم من حقوق وعلينا ما عليهم من واجبات" (٧٦).

وترى الجماعة أن الدولة مسؤولة عن حماية وحراسة الدين والدولة الإسلامية، وغير المسلم في عقيدته وعبادته ودور عبادته، والتأكد من عدم وجود ما يعترض الممارسة الإسلامية، ويقوم بتنفيذ تلك الوظائف أعلى سلطة في النظام السياسي القائم، وغير المسلم معفى من توليها استناداً إلى الشريعة الإسلامية، التي لا تلزمه بواجب يتعارض مع عقيدته. فالحرب باتت، حسب رؤية الجماعة، تمثل قراراً شرعياً يفتقد البعد الوطني، لتصبح معها عملية

(٦١) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٦٢) همام السيد عبد المعبود، مصدر سابق.

(٦٣) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٦٤) مصطفى محمد الطحان، قادة العمل الإسلامي: الإمام حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين، ١٩٠٦-١٩٤٩، الكويت: مطبعة السالمية، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٤٠.

(٦٥) رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٦٦) البنا، الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٦٧) فرحات، مرجع سابق.

(٦٨) نص مسودة مشروع حزب الجماعة الصادر عام ٧٠٠٢.

(٦٩) مصطفى الطحان، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٧٠) عمر رياض، الشروط الغائبة: حلم استعادة الخلافة يواجه معضلة الحداثة، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=988414>

(٧١) نص مسودة مشروع حزب الجماعة الصادر عام ٧٠٠٢.

(٧٢) البرنامج الانتخابي لجماعة الاخوان المسلمين عام ٢٠٠٥ .
 (٧٣) البناء، الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٢٢٠ .
 (٧٤) فرحات، مرجع سابق.
 (٧٥) مشروع البرنامج الانتخابي للجماعة ٢٠٠٢ .
 (٧٦) فرحات، مرجع سابق.
 (٧٧) المرجع السابق.
 (٧٨) اخوان مصر: الربيع العربي يمهّد لخلافة اسلامية، موقع CNN بالعربية، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على العنوان الالكتروني: <http://arabic.cnn.com/2012/hiaw/1/5/badiah.ikhwan/>
 (٧٩) حسن البناء، رسائل الإمام حسن البناء، مرجع سابق، ص ٦٣١ .
 (٨٠) البناء، مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص ٣١٩ .
 (٨١) المصدر السابق، ص ٣١٧ .
 (٨٢) المرجع السابق، ص ١٣٨ .
 (٨٣) المرجع السابق، ص ٣٢١ .
 (٨٤) البناء، رسائل الإمام حسن البناء، مرجع سابق، ص ٢١٨ .
 (٨٥) فرحات، مصدر سابق.
 (٨٦) البناء، رسائل الإمام حسن البناء، مرجع السابق، ص ٢١٨ .

تجنيد غير المسلم في الجيش غير مقبولة، ما يفتح المجال لعودة ضريبة الحماية، وفرض الجزية على غير المسلم، وهي قضية أثارها بالفعل مصطفى مشهور، مرشد الجماعة السادس^(٧٧)، ويبدو أن رأي البنا كان أكثر انفتاحاً مما طرحته أفكار الجماعة بعد ذلك، عندما اعتبر غير المسلمين من المصريين شركاء في الدفاع عن مصر.

وتثبت جميع الوثائق التي أصدرتها الجماعة بدءاً بوثيقة المرأة والمواطنة الصادرة عام ١٩٩٤ وانتهاءً ببرنامج حزب الحرية والعدالة عام ٢٠١١، سيطرة الطابع الديني عليها جميعاً، فاعتادت الجماعة إضافة تحفظها الرئيس في بياناتها، وهو "ما يتفق مع المبادئ الإسلامية" أو "بما لا يتعارض مع الشريعة"، الأمر الذي يضع موقف الجماعة عموماً في العلاقة بين الدين والدولة في إطار ديني. ولا تخفي تصريحات قيادات الجماعة هذه الحقيقة، فقد صرح محمد بديع، المرشد الثامن والحالي للجماعة، بعد أشهر من الثورة، أن الجماعة اقتربت من تحقيق غايتها العظمى التي حددها مؤسسها، وذلك بإقامة نظام حكم عادل رشيد بكل مؤسساته ومقوماته يتضمن حكومة ثم خلافة راشدة، وأستاذية العالم^(٧٨).

تعتبر الحكومة في فكر الجماعة ركناً من أركان الدين، والتي ترى الاسلام حكماً وتنفيذاً، وتشريعاً وتعليمياً، وقانوناً وقضاء^(٧٩)، فالعبرة عند الجماعة تكون بتطبيق المنهاج والنظام، وليس بمن يحكم^(٨٠)، مؤكدة أنه لا وجود للحكومة الدينية في الإسلام ولا في فكر الجماعة^(٨١)، فالجماعة لا تشترط نموذجاً للحكم الديموقراطي أو شكلاً للنظام السياسي أو لطبيعة الحكام أو لتفاصيل الدساتير، ما دامت محكومة ضمن الإطار الإسلامي، فالقانون حسب رؤية الجماعة أداة اجتهادية مرنة للضبط الاجتماعي، على أن يتسق مع الدستور^(٨٢)، والدستور محكوم بالشريعة.

ويقوم النظام السياسي الإسلامي في فكر الجماعة على قواعد محددة، تشكل الهيكل الأساس لنظام الحكم في الإسلام^(٨٣)، وتقوم تلك القواعد على مسؤولية الحكام ووحدة الأمة وإرادتها، فالحكم تعاقد بين الأمة والحاكم على رعاية مصالح العامة. وتعتمد شرعية الحكم على رضا الشعب، ضمن حقوق وواجبات ينظمها الدستور والقانون. والحكام بشر مسؤولون بين يدي الله وعند الناس، لا يملكون سلطة دينية، ويحاسبون على أداؤهم^(٨٤)، وتستمد شرعيتهم من قدرتهم على توفير المساحة التي تسمح بحرية التعبير والمشاركة في الشؤون العامة^(٨٥)، ويمكنهم تفويض غيرهم لمباشرة سلطتهم^(٨٦)، ولا تخرج رؤية الجماعة للنظام السياسي الإسلامي عن تفسير نظرية العقد الاجتماعي.

وتدعو الجماعة إلى إقامة نظام سياسي يضمن تحقيق مبدأ التكريم الإلهي للإنسان، ويحفظ حقوقه وحياته، ويوجه الجهود لبناء مؤسسات الحكم باستقامة وفاعلية، ليضمن النزاهة والحرية لعمليات انتخاب الحاكمين وحسن مراقبتهم في خلال الفترة الموقته

لحكمهم، اعتماداً على أسس دستورية^(٨٧)، وسعت الجماعة إلى إصلاح الوضع الدستوري والقانوني^(٨٨)، عبر الدعوة إلى استكمال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، والسلطة القضائية عبر الدعوة إلى إنشاء محكمة دستورية عليا^(٨٩). كما دعت إلى ضرورة المشاركة في الحياة النيابية وإجراء انتخابات تشريعية تشرف عليها السلطة القضائية إشرافاً كاملاً^(٩٠).

وتقر الجماعة بحق الأمة في مراقبة الحاكم والإشارة عليه إعمالاً بمبدأ الشورى الملزمة^(٩١)، التي تعتبر أصلاً ثابتاً في القانون الأساسي للجماعة^(٩٢)، ويرى مهدي عاكف مرشد الجماعة السابع، أن شكل الحكم سيعتمد على الطريقة التي ستطبق بها الشورى، وأن نظام الشورى يتقاطع مع النظام الديمقراطي من حيث وضع شؤون الدولة والحكم في يد الأغلبية، من دون الإضرار بحقوق الأقليات في التعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها^(٩٣).

وتدعو الجماعة إلى إعمال مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع وظائف الدولة بينها، لأنها ترى أن تجمع السلطات وتركزها في يد فرد أو جهة يشكل أخطر مداخل الاستبداد الذي يفسد الدولة والمجتمع معاً، ويهز بنيانها ويقوض دعائمها^(٩٤)، وتؤكد الجماعة على مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الاقتراع الدوري^(٩٥)، وتذهب مقاربة الجماعة إلى ضرورة اقناع الناخبين بسياساتها، فإن لم تنجح الجماعة في ذلك، عليها أن تواصل السعي للوصول إلى القيادة السياسية عبر اقتراع دوري^(٩٦)، يعكس الإرادة الشعبية.

وتقبل بمبدأ الانتخاب الحر، على أساس أنه يؤدي إلى اختيار أهل الحل والعقد، في ضوء تحديد صفاتهم. وتحاول الجماعة الخلط بين انتخاب أهل الحل والعقد الذين ينتخبون على أساس مركزهم الديني، ليشكلوا مرجعية فقهية ودينية، وبين أعضاء مجلس الشعب الذين يتم انتخابهم على أساس مركزهم الاجتماعي والسياسي، ليشكلوا أداة رقابية على السلطة التنفيذية مصدراً تشريعياً، لكن ليس بالضرورة على أساس الشريعة الإسلامية. وترى الجماعة أن الإسلام لا يشترط استبانة رأي أفراد الجامعة المسلمة جميعاً في كل نازلة، وإنما يمكن الاكتفاء بأهل الحل والعقد^(٩٧).

وتدعو الجماعة إلى إقامة نظام دستوري برلماني جمهوري ديمقراطي، وترى اتساق قواعد النظام الإسلامي مع النظام النيابي^(٩٨)، وخاضت الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة عام ٢٠١١، في إطار نظام مختلط يجمع بين النظام الرئاسي والبرلماني، شريطة اقرار دساتيرها بسيادة الشريعة الإسلامية^(٩٩)، فجماعة الإخوان المسلمين لا تمتلك نموذجاً سياسياً مرجعياً، ولا تسعى لإقراره، وتعمل ضمن النماذج السياسية غير الإسلامية الموجودة، الأمر الذي يفسر تحرر خطابها السياسي، وامكان استعارته من المفاهيم الديمقراطية السائدة.

(٨٧) حسن البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٨٨) حبيب، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

(٨٩) عبد الحميد الغزالي، حول أساسيات المشروع الاسلامي لنهضة الامة: قراءة في فكر الامام الشهيد حسن البنا، القاهرة: دار النشر والتوزيع الاسلامية، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢.

(٩٠) توفيق الراعي، الفكر السياسي المعاصر عن الإخوان، دراسة تحليلية ميدانية موثقة، القاهرة: مكتبة المنار، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٥٥.

(٩١) البنا، مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٩٢) النفيسي، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٩٣) فرحات، مصدر سابق.

(٩٤) البنا، مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٩٥) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٩٦) البنا، مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الاسلامي، مصدر سابق، ص ٢١٤.

(٩٧) نفس المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٩٨) نفس المرجع السابق، ص ٣١٩-٣١٨.

(٩٩) النفيسي، مرجع سابق، ص ٢٢٢-٢٢١.

المواطنة في فكر الجماعة

منذ بداية عهدها، خلطت الجماعة بين مفهوم القومية المصرية وبين انتماء المصريين إلى الأمة الإسلامية، فاعتبرت أن للمصرية والقومية منزلتها وحققها في الكفاح والنضال^(١٠٠)، إلا أنها سعت إلى استبدال مفهوم القومية المصرية بمفهوم القومية الإسلامية. وترى الجماعة أن مصر بلد مؤمن لا يصلح إلا بالإسلام، والإيمان بالمصرية يتفق مع ما يجب أن العام، وحين تعمل الجماعة لمصر تعمل للإسلام والعروبة، فالعرب هم أمة الإسلام، ولن ينهض الإسلام إلا بإجماع كلمة الشعوب العربية. واعتبرت الجماعة أن تحرير الوطن العربي الإسلامي من كل سيطرة أجنبية وقيام دولة إسلامية حرة، من بين أهدافها السياسية^(١٠٢).

جاء تطور خطاب الجماعة تدريجاً باتجاه الدعوة إلى الدولة المدنية، وقبول فكرة المواطنة، فأقرت المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، من دون تمييز بين جنس أو عرق أو ديانة، مع خصوصية الأحوال الشخصية، كل حسب شريعته. كما دعت إلى صيانة الوحدة الوطنية المصرية، بالتوافق مع هوية وثقافة الشعب المصري^(١٠٣)، وبرز ذلك الانفتاح في برامج وبيانات عديدة للجماعة وخصوصاً تلك التي صدرت في خلال العقد الأخير، إلا أن ممارسات الجماعة بقيت متناقضة مع خطابها، ولم يغير وصولها إلى الحكم شيئاً من ذلك التناقض.

ورغم اعتبار الجماعة أن لليهود والمسيحيين ما للمسلمين من حقوق، إلا أنها تدعو إلى الحكم بما يستند إلى الشريعة الإسلامية كأمر ملزم للجميع، باستثناء المجال الخاص بالأحوال الشخصية وحرية العبادة^(١٠٤)، ولا تقبل الجماعة بولاية المرأة وغير المسلمين في الدولة الإسلامية، وترفض أن تكون مناهجهم حاکمة فيها، كما ترفض الاعتراف بالبهائية كدين أو عقيدة، الأمر الذي اعتبره الغنوشي أحد قيادات الجماعة في تونس، ازدواجية في المواقف، تتناقض مع تحالف الجماعة مع العلمانيين^(١٠٥).

موقف الجماعة من الآخر

بدأ التحول نحو قبول الجماعة بالتعددية يفرض نفسه في العقد السابع من القرن الفائت، عندما وجدت الجماعة ومراجعها الفكرية أن مدخلها إلى الحركة السياسية محكوم بقوانين وضعية من خلال الأحزاب والقبول بالتعددية الحزبية. ويعد القبول بالتعددية في الفكر السياسي الإسلامي، خطوة متقدمة في سبيل قبول الآخر، ويبرز قدراً من المرونة في التعامل معه، إلا أنه من الممكن أن يفهم أيضاً في إطار رغبة الجماعة في استغلال اللعبة الديمقراطية للوصول إلى الحكم^(١٠٦).

(١٠٠) البناء، الدعوة والداعية، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(١٠١) النفسي، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(١٠٢) نفس المرجع السابق، ص ٢١٦.

(١٠٣) البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين ٢٠١٠، ص ١٢-١٣.

(١٠٤) نفس المرجع السابق.

(١٠٥) الغنوشي، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(١٠٦) عاطف عدوان، مصدر سابق، ص ٩٣.

وقف البنا موقف الرافض والمدين للحزبية، ودعا للقضاء عليها في مصر، واستبدالها بنظام يوحد كلمة وجهود الأمة حول منهج إسلامي بتكوين حزب واحد^(١٠٧)، وهاجم البنا وجود الحزبية في البلاد الإسلامية على أساس أنها تضر بالوحدة وتخدم العدو^(١٠٨)، وعززت أفكار سيد قطب مواقف الجماعة السلبية تجاه الأحزاب، فانسحب قطب من حزبي الوفد والسعديين^(١٠٩)، وأفرزت نظريته تجاه الأحزاب الأخرى علاقة عداء معها، ازدادت حدتها بعد دعم الجماعة لقرار الضباط الأحرار بحل الأحزاب السياسية.

ورغم موقف البنا السلبي من التعددية الحزبية، إلا أن الجماعة في عهده قبلت بمبدأ الشراكة السياسية، إما في إطار رؤيتها لاتساع أفق العمل السياسي الإسلامي لتعددية في الحركات^(١١٠)، وإما تماشياً مع الواقع السياسي. إن أظهر البنا موقفاً إيجابياً تجاه الجماعات الإسلامية الأخرى وتعايش مع الجمعية الشرعية^(١١١)، في عام ١٩٤٦، اشتركت الجماعة مع غالبية الهيئات الشعبية في تظاهرة كبيرة، حاصرت الحكومة على إثرها مقرات الجماعة، كما رفضت الجماعة بالاتفاق مع حزب مصر الفتاة الدستور. وفي عام ١٩٥٢، ساندت الجماعة الثورة، وكانت الهيئة المدنية الوحيدة التي علمت مسبقاً بموعدها، وشكلت القوة الشعبية التي اعتمد عليها الضباط الأحرار^(١١٢).

خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي، أظهر الجماعة انفتاحاً على الأحزاب السياسية، ودافعت عنها واعتبرتها وسيلة هامة لمحاسبة الحكومة^(١١٣)، ورغم نفي البنا نفى عن القوى السياسية غير الإسلامية، حق الوصول إلى السلطة، إلا في ظل إستمرار شرعية السلطة القائمة^(١١٤)، إلا أن الجماعة استمرت في تعاونها مع الأحزاب العلمانية في إطار دفع مفسدة أو تحصيل منفعة مشتركة^(١١٥)، وفي إطار محدد الجماعة الديني^(١١٦)، نسجت الجماعة على مدار العقود الأربعة الماضية علاقات متشابكة مع مختلف القوى السياسية، تراوحت ما بين التنسيق في المواقف والتحالف، لكن في إطار مؤقت ومتذبذب، تفرضه الحاجة، وتحت وطأة الظروف.

وساعد تحالف الجماعة مع القوى السياسية الأخرى، في خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، على اجتيازها الأوضاع القانونية المعطلة لمشاركتها السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، وإيجاد آلية شرعية. فتحالفت الجماعة مع حزب الوفد في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٤ ضمن قائمة موحدة، بسبب اشتراط القانون المصري إجراء الانتخابات بالقائمة المطلقة للأحزاب الرسمية، وحصول الحزب على نسبة تصل إلى ٨ في المئة من الأصوات على مستوى الدولة، لم يحققها إلا تحالف الجماعة مع الوفد من بين القوائم الأخرى. وفرت هذه التجربة فرصة للجماعة لبناء الثقة بينها وبين النظام والشعب، وإقناعهم بابتعادها عن المنهج العنيف والتكفيرى للدولة والمجتمع^(١١٧).

- (١٠٧) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مصدر سابق، ص ٢٢٠.
- (١٠٨) عاطف عدوان، مصدر سابق، ص ٩٣.
- (١٠٩) المصدر السابق، ص ٩١.
- (١١٠) النفيسي، مرجع سابق، ص ٣٣١.
- (١١١) لبنا، رسائل الإمام حسن البنا، مصدر سابق، ص ١٦.
- (١١٢) جمال حماد، أسرار ثورة يوليو، قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة، ٢٠٠٧/٥/٥.
- (١١٣) مفاهيم حزب التحرير، القدس، منشورات حزب التحرير، ط ٥، ١٩٥٣، ص ٦٧.
- (١١٤) همام السيد عبد المعبود، مصدر سابق.
- (١١٥) راشد الغنوشي، مصدر سابق، ص ٢٥٩٢٥٨.
- (١١٦) القرضاوي، مصدر سابق، ص ٨٥.
- (١١٧) هشام العوضي، مرجع سابق، ص ١٢٨.

وتحالفت الجماعة في انتخابات عام ١٩٨٧، التي اعتمدت القائمة النسبية، مع حزبي العمل والأحرار تحت إسم التحالف الإسلامي، حقق خلالها التحالف فوزاً لافتاً، مشكلاً ثاني تكتل برلماني بعد الحزب الحاكم، والأول في المعارضة (١١٨)، وقاطعت الجماعة انتخابات عام ١٩٩٠ بالتضامن مع غالبية قوى المعارضة، للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية.

حاولت الجماعة منذ بداية الألفية الثالثة التقرب من القوى السياسية المختلفة وخصوصاً تلك التي تمتعت بثقل نسبي في الشارع المصري، كأحزاب الوفد والتجمع والناصري، وحركة كفاية، في إطار الأجواء التي وفرتها ثورة الوعي المجتمعي وإثارة مسألة الإصلاح السياسي والدستوري، مستثمرة فترة الانفتاح المحدود للنظام المصري الذي ساد ما بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، تحت عبء الضغوط الداخلية والخارجية. وبحث الجماعة منذ عام ٢٠٠٢ عن أرضية مشتركة مع أطراف المعارضة الأخرى، في سبيل ممارسة ضغط فاعل على الحكومة لفرض برنامج وطني للإصلاح الديمقراطي.

طرحت الجماعة عام ٢٠٠٤ مبادرة للإصلاح، وأبدت رغبتها في العمل مع جميع القوى السياسية من أجل تحقيقها، ونسقت أنشطتها السياسية معها، خصوصاً أثناء الحملات الانتخابية. فاتفقت مع حزب الوفد على عدم منافسة مرشحيه في الانتخابات، ونسقت مع الحزب الناصري آليات التعاون حول الإصلاح، وتشاورت الموضوع حول نفسه مع حزب التجمع، لأول مرة بعد ممانعة طويلة من قبله (١١٩)، وساهمت الجماعة في تشكيل تحالف سياسي مع غالبية القوى، أطلق عليه "الجبهة الوطنية المعارضة".

واستفاد كلا الطرفين سواء كانت الجماعة أو القوى السياسية من ذلك الاقتراب في المواقف، فتمكنت الجماعة من العمل بحرية وكأنها حزب قائم بالفعل، وذلك بالانخراط تحت مظلة الشرعية التي وفرتها تلك القوى، والحد من ضغط النظام عليها. ومن جهتها نجحت قوى المعارضة في استغلال القدرات التنظيمية للجماعة للترويج لمواقفها، وكسب التأييد الشعبي، لتشكيل جبهة للضغط على النظام خلال الفعاليات التي جرت عام ٢٠٠٥.

وانضمت الجماعة إلى أطراف المعارضة لتشكيل ائتلاف ضد التعديلات الدستورية التي فرضها الحزب الحاكم عام ٢٠٠٧، وجاءت المطالبة بتعديل المادة الخامسة لأنها حظرت قيام أي نشاط أو حزب سياسي على أساس ديني، والمادة الثانية والستين المعدلة، لأنها أقرت بتحويل نظام الانتخابات من نظام فردي إلى آخر مختلط يعتمد القوائم الحزبية كإطار منظم، ويترك هامشاً صغيراً للمقاعد الفردية، الأمر الذي كان يعني تقليص مشاركة الجماعة في الانتخابات، والتي تعتمد على ترشيح مستقلين للتخلص بشكل قانوني من الحظر المفروض عليها. وشاركت الجماعة ضمن التحالف الليبرالي للجمعية الوطنية للتغيير التي تأسست عام ٢٠١٠، وخلال الثورة تحالفت الجماعة مع جميع القوى المصرية التي طالبت بتغيير النظام.

(١١٨) ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ص ٢٠٧-٢١٠.

(١١٩) خليل العناني، مبارك والاعوان، خبرة الثلاثين عاماً، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118711364838513.1.htm>

إلا أن تحالفات الجماعة بقيت متذبذبة ووقت الحاجة، فاتهمت الجماعة بعدم استعدادها للتعاون مع عدد من القوى السياسية^(١٢٠)، وثقتها العالية بجاذبية خطابها وشعبية برنامجها وقوة تنظيمها وحجم جمهورها^(١٢١)، كما بقي خوف الجماعة من قمع النظام حاضراً، فترددت الجماعة في الالتزام في تحالفات رسمية وانتخابية طويلة الأمد، كرفضها الدخول في عدد من التحالفات والتجمعات المعارضة التي تشكلت عام ٢٠٠٥، كما خشيت القوى السياسية المختلفة شعبية الجماعة، فعارض حزب التجمع صراحة مشاركة الإسلاميين في السياسة، وتحالف مع النظام للحد من نفوذ الجماعة السياسي، وأيد إجراءات النظام القمعية ضدها. ولم يحتج حزب الوفد الليبرالي على التلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ ضد مرشحي الجماعة، وعلى الإجراءات القمعية التي مارسها النظام ضدها عقب الانتخابات، وعلى استبعادهم من الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٨، ونأت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، بنفسها عن الجماعة، كما وصل الوضع إلى القمع ضد قياداتها^(١٢٢).

بعد الثورة، تغيرت ظروف وأحكام التحالف بين الجماعة والقوى السياسية في مصر، فبعد أن كانت المصلحة السياسية لتقويض سلطة نظام الرئيس مبارك، أصبح التنافس للوصول إلى السلطة، حاكم العلاقة بين القوى السياسية المصرية بما فيها جماعة الإخوان. فالجماعة اعتبرت أن القوى المعارضة غير الإسلامية لا تعمل ضمن إطار الشرعية، بينما نظرت القوى الأخرى بقلق من وصول الجماعة إلى الحكم، وفرض فكرها الإسلامي على الدولة المصرية. وبعد أن كانت الجماعة تعتمد سياسة الغموض في تحديد موقفها من المعارضة العلمانية والليبرالية في أثناء وجودها في المعارضة، كشفت ممارسات الجماعة وهي في الحكم مدى فرديتها واقتصائها لوجود الآخر وفكره، وجسدت ذلك تركيبة الحكومة في عهدها، وتشكيل لجنة صياغة الدستور، ودستور عام ٢٠١٢.

موقف الجماعة من الأقباط

لم تقف جماعة الإخوان مواقف عدائية أو صراعية من الأقباط في أي مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين الطرفين، فكانت مواقف الجماعة تقليدية تقوم على الآراء الفقهية^(١٢٣)، إلا أن انخراطها في إطار العمل السياسي فرض عليها ضرورة تحديد رؤيتها تجاه الأقباط، في إطار سياسي لا ديني فحسب، وازداد ذلك الحاحاً في ظل الإنفتاح السياسي الإصلاحي.

أدرك حسن البنا أهمية علاقات الجماعة مع الأقباط، فحرص على المشاركة في مناسباتهم الدينية، ودعوتهم خلال أعياد المسلمين^(١٢٤)، وحرّم الاعتداء عليهم، وأكد أن لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم الواجبات نفسها، وأعفاهم من دفع الجزية، على أساس أنهم

(١٢٠) صحيفة الشرق الأوسط، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.aspsection=4&article=144808&issueno=88026>.
Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or International Crisis Group, 30. Middle East/North Africa Report no. 76. June 18, 2008, PP. 12-13.
Reforming Egypt: In Search of a Strategy, "International Crisis Group, Middle East/North Africa Report no. 46, October 4, 2005, PP. 19-20.

(١٢٣) رفيق حبيب، الإخوان المسلمون: معارك السياسة والإصلاح، القاهرة: المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، ٢٠١٠، ط١، ص ٤٠٠-٣٩٨.

(١٢٤) البنا حسن، رسائل الإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(١٢٥) تصريح ليوسف القرضاوي حول أحداث ماسبيرو عبر قناة الجزيرة، نشرت عبر مجلة المشهد بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١١، على الرابط الإلكتروني:

[http://al-](http://al-mashhad.com/)

[al-](http://al-mashhad.com/)

[Articles/23213.aspx](http://al-mashhad.com/Articles/23213.aspx)

(١٢٦) سيد قطب، مصدر سابق، ص ٥٧.

(١٢٧) يوسف القرضاوي، الإخوان المسلمون: ٧٠ عاماً، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٢٧٧-٢٩٤.

(١٢٨) السيد، مصطفى كامل: انتخابات مجلس الشعب في نيسان/ابريل ١٩٨٧ دلالات نتائج الانتخابات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٣٠.

(١٢٩) عبد الرحيم علي، الإخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف، القاهرة: مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية، ٢٠٠٧، ص ٣٧٧.

(١٣٠) ضياء رشوان، الإخوان المسلمون، مصدر سابق، ص ١٤٣-١٤٥. (١٣١) بيان الاخوان

ينخرطون في الخدمة العسكرية ويدافعون عن الوطن كالمسلمين. وحرص مرشدو الجماعة على العلاقة نفسها، فعملوا على التواصل الدائم معهم، ودعوا إلى حمايتهم كمواطنين كاملي الحقوق^(١٢٥)، رغم دعوة سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق" إلى قتال غير المسلمين حتى يعطوا الجزية^(١٢٦).

إلا أن علاقة الجماعة بالاقباط لا يمكن فصلها عن براغماتية الجماعة السياسية، ومحاولتها التقليل من مخاوف الاقباط تجاه مشاركتها السياسية. أشرك البنا عدداً من الشخصيات السياسية القبطية في اللجنة السياسية للجماعة^(١٢٧)، واختار وكيلاً مسيحياً عنه، عندما رشح نفسه في الانتخابات النيابية عام ١٩٤٤، واتخذ محمد مهدي عاكف المرشد السابع للجماعة، مستشاراً قبطياً له، وعين حزب الحرية والعدالة، في صفوفه عدداً لا بأس به من الأقباط. كما دعمت الجماعة الأقباط في انتخابات المجالس التشريعية منذ عقود، فرشحت الجماعة على قائمة التحالف الإسلامي عام ١٩٨٧ أول نائب قبطي ينتخب بعد عودة التعددية الحزبية في مصر^(١٢٨)، وأفسحت الجماعة في مجال أمام الاقباط للفوز في دوائر الجماعة، بإخلائها لعدد منهم^(١٢٩)، ودشنت الجماعة مبدأ الحوار مع الأقباط، بعد نجاحها في انتخابات^(١٣٠)، ٢٠٠٥ وأكدت الجماعة في جميع وثائقها وبياناتها أن "لنا ما لهم وعليهم ما علينا"، وأن الاقباط شركاء في الوطن وإخوة في الكفاح، لهم كل حقوق المواطن، المادية منها والمعنوية، المدنية منها والسياسية^(١٣١).

إلا أن استبعاد الجماعة لولاية الاقباط، واحتكامها لمعيار حجم الحاجة الفعلية للمجتمع فيما يتعلق ببناء الكنائس، من دون أن ينطبق ذلك المعيار على بناء المساجد^(١٣٢)، وتهديدها للاقباط بعدم المطالبة بالغاء الشريعة كمرجعية للدستور^(١٣٣)، وإدانة عدد من قياداتها لمبدأ الوحدة الوطنية^(١٣٤)، بقي يشكك في خطاب الجماعة الذي يروج للقبول بالأخر وبمبدأ المساواة والدولة المدنية.

موقف الجماعة من المرأة

يبدو أن موقف جماعة الاخوان المسلمين من المرأة لم يتغير كثيراً منذ أن أصدرت أول وثيقة لها عام ١٩٩٤، إلا أنها استطاعت أن تقدم رؤية أكثر تطوراً للمرأة مقارنة بما جاء به البنا، رغم عدم تلبيتها لشروط المواطنة التي تدعو إليها الجماعة، والتي تقوم أساساً على المساواة، خصوصاً أن الممارسة الفعلية للجماعة تنتقص من مكانة المرأة مقارنة بالرجل. جاءت نظرة البنا إلى المرأة محافظة ومتحفظة، ففرق في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، على إعتبار تباين دور كل منهما في المجتمع، وفق اختلاف طبيعية تكوينيهما الجسدي والنفسي. وعارض البنا مشاركة المرأة في العمل العام معارضة تكاد تصل التحريم، ودعا إلى وجوب التفريق بين مناهج تعليم البنات والبنين في كثير من مراحل

التعليم (١٣٥)، ويتفق سيد قطب مع مؤسس الجماعة حول قضية التفرقة بين مناهج التعليم بين البنين والبنات، وحدد قطب للمرأة المجالات الدراسية التي يفضل أن تنخرط في إطار دراستها، إلا أن أفكار قطب جاءت أكثر تطوراً في أفكار البنا باتجاه الأهلية للتملك والتصرف الاقتصادي، والعمل وقت الحاجة (١٣٦)، ولا تزال الجماعة تتبنى أفكار البنا وقطب حول التمييز بين المرأة والرجل في مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها (١٣٧).

وتعد مواقف محمد الهضيبي، المرشد الثاني للجماعة، من المرأة الأكثر انفتاحاً مقارنة بمواقف كل من البنا وقطب، بل شكلت أفكاره أساساً لمواقف الجماعة من المرأة بعد ذلك، ولا تزال الجماعة ملتزمة بالحدود التي وضعها الهضيبي. واتضح ذلك منذ أول وثيقة أطلقتها الجماعة بعد عودتها إلى الحياة السياسية (١٣٨)، والتي أخذت مقدمتها حرفياً من كتاب الهضيبي "الإسلام والسياسة".

أكد الهضيبي على أن المرأة مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن الكريم والسنة، كخطاب الرجل، ومكلفة مثله، ومسئوليتها كاملة كمسئولته في القضايا الجنائية والمدنية، وتتمتع بالذمة والاستقلالية المالية الكاملة دون الحاجة لموافقة الزوج على تصرفاتها المالية. كما أشار بأن قوامة الرجل على المرأة لا تتعدى حدود المشاركة الزوجية القائمة على التواد والتراحم والتشاور. وبينما ترك الهضيبي مسألة البت في حق تولي المرأة منصب القضاء للاجتهاد، استثنى وصولها إلى منصب رئاسة الدولة، في إطار تأكيده حقها في المشاركة السياسية وتقلدها المناصب العليا (١٣٩)، وتسمح الجماعة للمرأة أن تعمل في كل الاعمال التي لم يرد نص بتحريمها (١٤٠)، كما بقيت رؤية الهضيبي حاضرة حول المشاركة السياسية للمرأة (١٤١)، وهو ما أكد عليه القرصاوي كذلك (١٤٢)، بما لا يلبى شروط مدنية الدولة، التي تدعو إليها الجماعة. وعلى صعيد عملي، غابت المرأة عن المواقع المتقدمة في الجماعة، خصوصاً مكتب الإرشاد، وكثيراً ما خلت قوائم الجماعة الانتخابية من امرأة، وحتى في مراحل مشاركة الجماعة المتقدمة في المجالس التشريعية، فلم يتجاوز عدد نائبات الجماعة خلال ثلاث دورات برلمانية متتالية العشر نائبات.

موقف الجماعة تجاه مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان

سعت الجماعة إلى الاندماج بالمجتمع، ضمن مفاهيمه ومصطلحاته السائدة منذ بداية تأسيسها، فتطورت لغتها طردياً مع التطور الذي لحق بالمجتمع. فبعد دعوة الجماعة إلى الدولة المدنية، عام ١٩٩٥، اتجهت نحو تكيف مفرداتها الاسلامية، لتقترب من مصطلحات ومبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، التي برزت في ظل الانفتاح الديموقراطي في مصر، وظهر ذلك جلياً في الوثائق الاصلاحية والبرامج السياسية والانتخابية، التي

المسلمون، هذه دعوتنا بيان للناس، لندن، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥م. وثيقة الاصلاح الصادرة عن الجماعة عام ٢٠٠٤، برنامج جماعة الاخوان الانتخابي عام ٢٠١٠. (١٣٢) فرحات، مصدر سابق. (١٣٣) حديث للمرشد (مهدي عاكف)، جريدة المصري اليوم، ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥. (١٣٤) محمد الغزالي، التسامح والتعصب بين المسيحية والاسلام، دمشق: الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٣٢٦. (١٣٥) البنا، رسائل الإمام حسن البنا، مصدر سابق، ص ٦٥. (١٣٦) محمد حافظ دياب، سيد قطب: الخطاب والايديولوجيا، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٢٠٢-٢٠٣. (١٣٧) مبادرة الجماعة الإصلاحية التي أصدرتها في الثالث من آذار/مارس ٢٠٠٤. (١٣٨) رسالة "المرأة" الصادرة عن الجماعة في شوال ١٤١٤هـ / مارس/مارس ١٩٩٤م. (١٣٩) حسن الهضيبي، دعاة لا قضاة، القاهرة: دار النشر والتوزيع الاسلامية، ط ١، ١٩٧٧، ص ١٢٤. (١٤٠) مشروع مسودة

أطلقتها الجماعة. ويبين أداء الجماعة التزامها بالمبادئ الديمقراطية، فبقيت في صفوف المعارضة لأكثر من ثمانية عقود، ولم تنقلب على أنظمة الحكم القائمة، وعملت على الوصول إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع. إلا أن تجربة الجماعة في الحكم شككت في نيات الجماعة، فبالرغم من أنها لم تفرض الاسلامة على المجتمع بالقوة، وبقيت تسلك سلوكها الدعوي الذي قامت دعوتها على أساسه، وبقيت تعمل في اطار النظام السياسي القائم، إلا أنها سعت إلى احكام الاطار الاسلامي للدولة في الدستور. ويتفق ذلك مع روح دعوة جماعة الاخوان وأهدافها. إلا أن عاماً واحداً في السلطة، لا يعتبر كافياً للحكم على سلوكها.

وتفوق أداء الجماعة في اطار الممارسة الديمقراطية مقارنة بالنظام السابق وبالحكم العسكري اللاحق، فجاء صراع الرئيس مرسي مع معارضيه من الليبراليين والعلمانيين في حدود القضاء والفضاء الاعلامي، فلم يمارس الاعتقال السياسي بالشكل الذي عهدته مصر في عهد الرئيس السابق مبارك أو في ظل الحكم العسكري بعد اقضاء الرئيس مرسي. ومن الصعب المقارنة بين حقبة الرئيس مرسي وبين حقبة الرئيس مبارك وعهد السيسي، في استخدام الدولة للعنف ضد المعتصمين والمتظاهرين، كما بقي الاعلام في عهد الرئيس مرسي يعمل بحرية لم تشهدها مصر من قبل.

وتبقى المعضلة في مواقف الجماعة من الديمقراطية وحقوق الانسان، في اشتراطها أن تكون في اطار الشريعة الاسلامية، الامر الذي يشكك في مدى التزام الجماعة بها. فتطور مفاهيم الجماعة لا يعكس تطوراً فكرياً فعلياً، فالجماعة لا تجد غضاضة في تبني المفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان، ما دامت تجد تفسيرها وروحها في نصوص الشريعة ومبادئ الدين الاسلامي، ليتفق خطابها مع فكرها قدر الامكان، في اطار محاولاتها الالتزام بالمنظومة الدينية ومساعدتها بالبقاء كجزء في تلك المجتمعات.

الخلاصة

إن عدم وجود نموذج سياسي تحتذي به الجماعة، مكنها من الانخراط في اطار العمليات السياسية المختلفة على مدى العقود الماضية، وساعدها على قيامها بمراجعات وتكييف لمفاهيمها وأفكارها، بما يواكب الاحداث والتطورات التي مر بها المجتمع والدولة المصرية على مدار العقود الاربعة الماضية. إلا أن تلك المفاهيم بقيت محكومة بمعايير الشريعة الاسلامية، التي تحكم فكر الجماعة، ما أفرغها من مضمونها، وشكك في حقيقة توجهات الجماعة السياسية.

ولم تختلف أفكار وأداء وتوجهات الجماعة سواء عندما كانت في المعارضة أو عندما جاءت إلى السلطة، وبقيت محكومة بالاطار الفكري الديني. ولن تستطع الجماعة أن تحدث التطور

برنامج حزب الاخوان،

الصادر عام ٢٠٠٧.

(١٤١) إخوان مصر

يتمسكون بعدم أهلية المرأة

لرئاسة الدولة، الجزيرة

نت، عن الموقع الالكتروني:

<http://>

www.aljazeera.net/

[news/archive/](http://www.aljazeera.net/news/archive/)

[archive?ArchiveId=1](http://www.aljazeera.net/news/archive/ArchiveId=1)

072861

(١٤٢) يوسف القرضاوي،

المرأة والعمل السياسي

شبهات وردود، موقع

الاتحاد العالمي لعلماء

المسلمين، الموقع

الالكتروني:

<http://>

www.iumsonline.net/

[ar/](http://www.iumsonline.net/ar/)

[default.aspcontentID](http://www.iumsonline.net/ar/default.aspcontentID)

=3532&menuID=17

الفكري والمفاهيمي وحتى الخطابى المطلوب للاندماج في المجتمع، ما دامت بقيت تخط ما بين السياسية والدين.

وقد يشكل ضعف ادارة الرئيس مرسى في خلال فترة ولايته، وعدم خبرة الجماعة في ادارة شؤون مصر وهي في السلطة، مقارنة بخبرتها الطويلة في صفوف المعارضة، وعدم تحقيق انجازات ملموسة في خلال فترة حكمها، والتي انتهت بازاحتها عن الحكم، عاملاً سلبياً في الحكم على مستقبل جماعات الاسلام السياسي عموماً في قيادة السلطة في المنطقة العربية. على الرغم من أن عاماً واحداً لا يعد كافياً للحكم على أداء جماعة الاخوان في الحكم، كما أنه من الصعب تجاهل عوامل الضغط الخارجية والداخلية التي سخرت لتقويض تجربة الجماعة في الحكم.

كما أن استخدام العنف المفرط من قبل الجيش لتقويض جماعة الاخوان، والذي جاء بعد اقضاء الرئيس مرسى، رداً على اعتصامات وتظاهرات مؤيدي الجماعة، يفتح الباب واسعاً أمام امكان تحولها الى طريق العنف، وقد يساعدها على ذلك الفلتان الامني في سيناء والاضطرابات الأمنية الاقليمية المحيطة، واضطراب القرار السياسي الدولي □